الصباح الاقتصادية
12
العدد 3515 - السنة الثانية عشرة
الجمعة 11 ربيع الأول 1441 - الموافق 8 نوفمبر 2019
Friday 8 November 2019 - No.3515 - 12 th Year

الكويت تعدل اتفاقيتها مع سويسرا تجنباً لـ «الازدواج الضريبي»

لقطة جماعية بعد مراسم توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي

وقعت الكويت وسويسرا بروتوكولا لتعديل اتفاقية بينهما لتجنب الازدواج الضريبي.

ووقع البروتوكول عن الجانب الكويتي الوكيلة المساعدة للشؤون المالية والضريبية في وزارة المالية اسيل المنيفي وعن الجانب السويسري مدير الإدارة الضريبية بوزارة المالية السويسرية كريستوف تشليتغ بحضور القائم بالاعمال بالانابة بسفارة الكويت لدى الاتحاد السويسري المستشار خالد الوزان واحمد البعيجان من وزارة الخارجية الكويتية.

وقالت المنيفي ان توقيع بروتوكول تعديل اتفاقية بين الكويت وسويسرا لتجنب الازدواج الضريبي تم في جو من التفاهم والتعاون بين البلدين الصديقين.

واضافت ان هذه الاتفاقية تمثل انجازا مهما للكويت وذلك لما تمثله سويسرا من اهمية اقتصادية في اوروبا ووجهة استثمارية مهمة للكويت.

واشارت المنيفي الى ان توقيع البروتوكول الذي تم يعقر وزارة المالية السويسرية بالعاصمة برن جاء عقب جلسة للمفاوضات النهائية التي تمت بين الجانبين وذلك للاتفاق بشكل نهائي على المواد التي سيتم إلغاؤها وتعديلها واضافتها استعدادا للتوقيع النهائي الذي تم يوم أمس.

واوضحت انها ترأست الوفد الكويتي في هذه المفاوضات مع عضوية رئيس قسم اتفاقيات الاستثمار ومراقب الاتفاقيات بالانابة سهيل الزنكي.

وذكرت المنيفي ان مدير الاتفاقيات الضريبية الثنائية بوزارة المالية السويسرية باسكال داس وعضوية مسؤول الاتفاقيات الضريبية بالوزارة بازل بيير ومسؤولة الادارة القانونية ريغولا كورتسباين تراسوا الجانب السويسري في هذه المفاوضات.

وبينت ان هذه المفاوضات جاءت استكمالا للتشاورات التي تمت بين الجانبين في عام 2016 لبحث بروتوكول تعديل الاتفاقية وتم وقتها الاتفاق على المواد التي سيتضمنها مشروع البروتوكول وتم إعداد مسودة مبدئية آنذاك.

ولفتت المنيفي الى ان اتفاقية الازدواج الضريبي بين البلدين وقعت في عام 1999 في الكويت ومضى على توقيعها عشرون عاما الأمر الذي استلزم اجراء تعديلات على نصوصها لتواكب التغيرات الدولية في مجال اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي والتي تشرف عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبينت الوكيلة المساعدة ان الاتفاق على هذا البروتوكول استغرق وقتا طويلا بسبب كثرة المواد المعدلة والمضافة والتي تصل الى 15 مادة وهو ما يعادل نصف مواد الاتفاقية الأصلية التي تكون عادة 30 مادة.

وقالت المنيفي ان «هدف الوفد الكويتي كان الحصول على اعلى نسبة من الاعفاءات فيما يتعلق باستثمارات الكويت في سويسرا من خلال هذا البروتوكول حيث تم إلغاء مادة ارباح الاسهم في الاتفاقية الاصلية واستبدالها بمادة جديدة اكثر تفصيلا».

واضافت ان الاتفاقية تمنح مزايا اعفاء للاستثمارات الحكومية واستثمارات القطاع الخاص الكويتي اذا كانت الاستثمارات ذات اجل طويل ونسبة التملك عشرة في المئة بينما كانت الاتفاقية سابقا تفرض نسبة 15 في المئة على كافة الاستثمارات دون استثناء.

وشددت على ان ذلك يعد مكسبا جديدا للكويت في المحافظة على استثماراتها وتشجيعها على التملك بنسبة عشرة في المئة مع ميزة الاعفاء الضريبي.

ولفتت المنيفي الى إلغاء مادة الفائدة في الاتفاقية الاصلية واستبدالها بمادة جديدة اكثر تفصيلا وتمنح مزايا اعفاء للاستثمارات الحكومية التي تحصل على هذه الفوائد ويكون مقرها الكويت او المالك المستفيد حكومة الكويت.

وشرحت ان باقي التعديلات هي مواد اقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمحاربة الاستخدام المسيء للاتفاقيات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي ولم تشملها الاتفاقية الاصلية وكان لزاما تضمينها في البروتوكول ليستفيد البلدان من مزايا المواد المعدلة والمضافة.

وذكرت المنيفي ان تلك المواد المعدلة والمضافة هي تغيير عنوان الاتفاقية لتشمل بالإضافة الى تجنب الازدواج الضريبي اضافة مصطلح (منع التهرب المالي) واضافة مادة لمكافحة كافة اشكال التهرب المالي وتحويل الارباح ضمن التعديلات التي اضافتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمحاربة الاستخدام المسيء لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي.

واضافت انه تم تعديل مادة القوانين الضريبية لتشمل كافة القوانين الحالية المطبقة في البلدين والتي لم تكن تشملها الاتفاقية الموقعة في ال16 من فبراير عام 1999.

واشارت الى اجراء تعديل مهم وجوهري في مادة تعريف المقيم في البلدين اذ يكون الفرد مقيما في الدولة اذا امضى 183 يوما فيها وبالتالي يخضع للضريبة في هذه الدولة حيث لم تكن هذه المدة محددة سابقا.

وقالت انه تم ايضا اضافة مادة بشأن اجراءات تسوية النزاعات بين الدولتين لحل النزاعات التي تنشأ حول خضوع بعض الكيانات التي تزاول العمل فيها وتحديد مدة ثلاث سنوات لحل النزاع بين السلطات الضريبية في البلدين واللجوء للمحاكم او التحكيم.

ولفتت الى تعديل مواد تتعلق بالأرباح الرأسمالية وإلغاء الازدواج الضريبي وعدم التمييز في المعاملة بين البلدين وآلية تبادل المعلومات الضريبية.

واكدت المنيفي ان الكويت ستقوم باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتصديق هذا البروتوكول وفقا للاجراءات الدستورية ومن ثم دخوله حيز النفاذ.

واشادت بجهود وزارة الخارجية الكويتية واعضاء السفارة الكويتية في العاصمة السويسرية برن على ما قدموه من جهود مشكورة لترتيب المفاوضات ومراسم توقيع البروتوكول.

على هامش المعرض الدولي الثاني للواردات

بوفتين: صادرات النفط الكويتية إلى الصين في تصاعد مستمر

اكد رئيس مكتب مؤسسة البترول الكويتية في الصين محمد بوفتين امس الخميس اهتمام الكويت بالصين باعتبارها احد اهم الاسواق الاستراتيجية في العالم.

جاء ذلك في تصريح ادلى به بوفتين على هامش مشاركة وفد مؤسسة البترول الكويتية برئاسة العضو المنتدب للتسويق العالمي بالمؤسسة عبدالناصر الفليج ضمن فعاليات معرض الصين الدولي الثاني للواردات في مدينة شنغهاي جنوب شرق الصين.

وقال ان هذا الاهتمام يأتي تنفيذا للتوجهات ورؤى الكويت وقيادتها حول ضرورة زيادة التعاون الاستراتيجي مع الصين مشيرا الى ان ارتفاع صادرات النفط الكويتية الى الصين في تصاعد مستمر.

واضاف بوفتين ان العضو المنتدب للتسويق العالمي بمؤسسة البترول الكويتية عبدالناصر الفليج وقع خلال المشاركة في المعرض عدة اتفاقيات تعاون حول تزويد النفط الخام الكويتي للشركات النفطية الصينية.

ولفت الى ان نائب العضو المنتدب للتسويق العالمي بالمؤسسة الشيخ خالد الصباح سيلقي غدا الجمعة كلمة في احدى فعاليات المعرض تتضمن المشاريع المستقبلية للمؤسسة وحجم الصادرات النفطية الكويتية في السوق الصيني.

واوضح بوفتين ان هذه المشاركة تعد الثانية لمؤسسة البترول الكويتية في معرض الصين الدولي الثاني للواردات وذلك ايمانا منها بأهمية هذه الفعالية الاقتصادية العالمية للاطلاع عن كثب على الفرص الاستثمارية المختلفة لاسيما في الصين.

وتشارك مؤسسة البترول الكويتية في المعرض الذي تقام فعالياته خلال الفترة من الخامس حتى العاشر من نوفمبر الجاري الى جانب اكثر من 3800 شركة من 155 دولة ومنطقة ومن 26 منظمة دولية مختلفة.

ويتقسم المعرض الذي يقام على مساحة تبلغ حوالي 360 الف متر مربع الى ثلاثة اجزاء تضم المعرض الوطني ومعرض الاعمال ومنتدى التعاون المالي الدولي الثاني.

وبعد معرض الصين الدولي لتكنولوجيا ومعدات النفط والبتروكيماويات «سي آي بيه بيه إي» واحدا من المعارض البارزة الواجب حضورها بالنسبة إلى كبرى شركات الطاقة الصينية الرائدة، وتضمّ قائمة الجهات العارضة الوفية كلا من شركة البترول الوطنية الصينية «سي إن بيه سي»، و«سينوبك» والمؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري «سي إن أو سي»، وشركة صناعة السفن الصينية «سي إس آي سي» والجمعية الصينية للتصنيف «سي سي إس»، والشركة الصينية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء «سي إيه إس سي»، و«هوتشوا» ومجموعة «جيريه» و«كيروي»، ومجموعة تشونغمان للبترول والغاز الطبيعي «زد بيه إي سي» ومجموعة «ساني»، وشركة «بانجين لياوخه أويل فيلد» و«إنش بي بيه»، و«جيري وون»، و«آشون أويل فيلد» و«شنغهاي شينكاي» ومجموعة شركات شينباتج المحدودة لأعمال مراوح الهواء، ومجموعة «إل إس»، و«تيبيو بترو ماشينري»، و«آلات النفط» و«جيبه إس»، ومجموعة «هايمو»، ومجموعة «غانيرجي هيفي إندستري»، و«راشي ماشينري»، و«داوسون» و«اوشنز كينغ لابتيخ» ومجموعة «واروم» والكثير غيرها.

وتشهد الفعالية ايضا مشاركة عدد من الشركات الدولية المعروفة التي تعتبر معرض «سي آي بيه بيه إي» المنصة المثالية عالية الجودة للعرض والترويج، بما في ذلك «شيفرون»، و«إن أو في»، و«كاميرون»، و«كاتربيلر»، و«إم تي يو»، و«إمرسون»، و«روكويل أوتوميشن»، وشركة «فوروم إنرجي»، و«إي بلاس إنش»، و«اليسون ترانسميشن»، و«اريبل»، و«أطلس كوبكو»، و«إنجرسول-راند»، و«أكزون توبيل»، و«هميل»، و«ايتون»، و«دوفر»، و«هويزمان إكوبمنت»، و«إيه بيه آي»، و«إف إم سي»، و«فولفو»، و«أكسا»، و«هايموتسا» وغيرها.

ويسرّنا أن نعلن أيضاً عن مشاركة شركات مثل «أرامكو السعودية»، و«أدنوك»، وشركة أبو ظبي للتكرير، وشركة المأمون للتوريدات النفطية والصناعية، «المباركية كورنر»، وشركة «أريا ساسول بولميرز»، وشركة «بي إف إم إس»، وشركة «برقان» للحفر، وشركة حمود البحيجي وإخوانه المحدودة، وشركة «لينك لاين»، وشركة «إم تي كيه أويلفيلد سرفيسز»، و«بتروناتك إنجينيرينج»، وشركة «وست باي بتروليوم»، وغيرها، تمثل عددا من الدول المختلفة مثل الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت والسعودية وإيران والعراق واليمن وعمان والبحرين وغيرها من دول منطقة الشرق الأوسط في معرض «سي آي بيه بيه إي 2020».

ويوفر المعرض فرصاً عدة للتفاعل لكل من الزوار والجهات العارضة من خلال ما يقرب من 100 فعالية متزامنة، بما في ذلك جائزة الابتكار الذهبي، والقمة الدولية للبترول والغاز الطبيعي، والمؤتمر الدولي لتكنولوجيا النفط والبتروكيماويات، مؤتمر «إمباسي (أويل آند غاز) بروموشن كونفرينس»، والاجتماع السنوي للجمع بين الشركات. وبشكل معرض «سي آي بيه بيه إي» منصة انطلاق تجعل من أعمال المشاركين التجاها سائدا في القطاع، وتحول آراء المتحدثين إلى أصوات مسموعة.

من خلال منصة معرض «سي آي بيه بيه إي»، سنبذل أقصى الجهود لتحقيق الابتكار والإصلاح، وسنشهد على التغيّرات التي تحققها الجهات العارضة المشاركة في رحلة تحوّلها من صغيرة إلى كبيرة ومن ثم إلى قوية.

يسرّنا أن ترحّب بكم في معرض «سي آي بيه بيه إي 2020»، الذي يوفر للمشاركين فرصة استكشاف أسواق جديدة وبناء علاقات وثيقة مع عمالقة قطاع النفط والغاز العالمي.

الهارون: تقدم الكويت في مؤشر «سهولة الأعمال» إنجاز للاقتصاد الوطني ومؤسساته

باسل الهارون

في إطار السعي المتواصل إلى تحقيق الرؤية الوطنية 2035 وأهدافها التنموية، بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمار، وبما يساهم في بناء اقتصاد تنافسي يحافظ على التنمية المتوازنة وتوفير المزيد من فرص العمل للقوى العاملة الوطنية، صرح باسل أحمد الهارون رئيس مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net) بأن دولة الكويت حققت نقلة في «مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020» حيث جاءت دولة الكويت ضمن أكثر عشرين دولة تحسنا في هذا المؤشر وحازت الترتيب 83 عالميا من أصل 190 دولة مقارنة بالترتيب 97 في عام 2019، وذلك وفقا لما جاء في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لمجموعة البنك الدولي الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 2019. وقد أشار التقرير إلى أن التحسن الذي حققته الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 سوف يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في جعل مناخ الاستثمار في الكويت أكثر جاذبية.

وقد تضمن تصريح شركة شبكة المعلومات الائتمانية توضيحا لدور بنك الكويت المركزي في هذا السياق والذي تمثل في أحد المجالات التي شهدت تحسنا ملحوظا وفق المؤشر المذكور، وهو المجال المتعلق بالحصول على الائتمان، منوهاً إلى قيام بنك الكويت المركزي بإعداد القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تبادل المعلومات الائتمانية الصادر بتاريخ 2019/1/30، وإعداد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم 36 لسنة 2019 بتاريخ 2019/8/5، وهي تطورات جوهرية في إطار الإصلاحات التي تمت خلال الفترة السابقة، حيث مكّن القانون شركة شبكة المعلومات الائتمانية من تطوير خدمة الاستعلام الذاتي للمقترضين وتوفير خدمة التصنيف الائتماني لهم. وأوضح التصريح الصحفي انه يجوز لبنك الكويت المركزي – بموجب هذا القانون – الترخيص بتقديم خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني بدولة الكويت لشركات مساهمة عامة يتم تأسيسها لهذا الغرض، وعلى شركة شبكة المعلومات الائتمانية القائمة وقت صدور هذا القانون اتخاذ إجراءات توفيق أوضاعها بالتسجيل لدى بنك الكويت المركزي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ صدور اللائحة. وبذلك سوف يتاح لمستخدمي البيانات والمعلومات في دولة الكويت من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال الاستعلام لدى شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net) بما في ذلك الاستعلام الذاتي للعملاء (Self-inquiry)، وكذلك يتاح لشركة شبكة المعلومات الائتمانية تقديم خدمة التصنيف الائتماني (Credit Scoring) التي تساعد البنوك والمؤسسات المالية على تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء طالبي التمويل.

وجاء في التصريح الصحفي أن دولة الكويت قد حصلت على إثر ذلك على الدرجة الكاملة في مكون عمق المعلومات الائتمانية ضمن «مؤشر الحصول على الائتمان».

وختاما، فقد جاء في التصريح الصحفي أن تقدم الكويت أربعة عشر مركزاً على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال يُعد إنجازا لصالح الاقتصاد الوطني ومؤسساته، بما يترتب عليه من تعزيز لبيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار في دولة الكويت، وبما يشجع على بذل المزيد من الجهود الداعمة لبرنامج تحسين بيئة الأعمال لإحداث الإصلاحات التي تسعى دولة الكويت إلى تحقيقها، ودافعا إلى المثابرة والعمل الدؤوب لتحقيق مزيد من التقدم على هذا الصعيد.

مؤشرات البورصة ترتفع.. و«العام» يصعد 17.6 نقطة

ارتفاع جماعي للمؤشرات

انهت بورصة الكويت تعاملاتها الاسبوعية امس الخميس على ارتفاع المؤشر العام 6ر17 نقطة ليبلغ مستوى 9ر5693 نقطة بنسبة ارتفاع 31ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 5ر111 مليون سهم تمت من خلال 4301 صفقة نقدية بقيمة 5ر13 مليون دينار كويتي (نحو 5ر44 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 1ر11 نقطة ليصل إلى مستوى 6ر4753 نقطة بنسبة 23ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 5ر89 مليون سهم تمت عبر 2526 صفقة بقيمة 5ر5 مليون دينار (نحو 1ر18 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 8ر20 نقطة ليصل الى مستوى 5ر6178 نقطة من خلال كمية اسهم بلغت 22ر04 مليون سهم تمت عبر 1775 صفقة بقيمة ثمانية ملايين دينار (نحو 4ر26 مليون دولار). وكانت شركات (سنام) و(الخصوصية) و(سكب ك) و(بيان) و(سينما) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أعيان) و(أرزان) و(أجوان) و(صناعات) و(خليج ب) الأكثر تداولا فيما كانت شركات (قيوين ا) و(شارقة ا) و(عقار) و(دبي الاولى) و(المشتركة) الأكثر انخفاضا.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تملك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

«المركزي»: إجمالي موجودات البنوك المحلية ارتفع 1.1 في المئة خلال سبتمبر

اظهرت ارقام صادرة عن بنك الكويت المركزي امس الخميس ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 4ر1 في المئة في سبتمبر الماضي على اساس شهري مسجلا 38 مليار دينار كويتي (نحو 4ر125 مليار دولار امريكي).

وقالت ادارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول احصائية ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي ارتفعت في سبتمبر الماضي لمستوى 7ر33 مليار دينار (نحو 111 مليار دولار).

واضافت ان ودائع القطاع الخاص بالعملات الاجنبية ارتفعت في الشهر المذكور 7ر7 في المئة لتبلغ 2ر7 مليار دينار (نحو 8ر9 مليار دولار) ليبلغ اجمالي ودائع القطاع الخاص 4ر36 مليار دينار (نحو 120 مليار دولار). وبينت ان اجمالي ارصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار المتمثل بسندات (المركزي) في سبتمبر الماضي استقرت عند مستوى 2ر9 مليار دينار (نحو 5ر9 مليار دولار).

واشارت الى ان اجمالي موجودات البنوك المحلية ارتفع بنسبة 1ر1 في المئة ليسجل نحو 9ر6 مليار دينار (نحو 7ر22 مليار دولار). واوضحت ان صافي الموجودات الاجنبية لدى البنوك المحلية ارتفع بنسبة 5ر0 في المئة خلال سبتمبر الماضي ليبلغ 9ر7 مليار دينار (نحو 26 مليار دولار) في حين قفزت ودائع لاجل لدى (المركزي) بنسبة 24 في المئة لتصل لنحو 8ر1 مليار دينار (نحو 9ر5 مليار دولار).

وافادت بان ارصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين (حجم الائتمان المصرفي الممنوح) ارتفعت في سبتمبر الماضي 6ر0 في المئة عن مستواها المسجل في اغسطس الماضي لتبلغ نحو 38 مليار دينار (نحو 125 مليار دولار).

ولفت الى ان متوسط اسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق عام واحد استقر عند 25ر3 في المئة.